

رجب: نأمل اعتمادها رسمياً في المحاكم الشرعية «السنية» و«الجعفرية» «البحرين النسائية» تطلق مقترحاً نموذجياً لوثيقة عقد زواج بحرينية

«ابن خلدون الاجتماعي» يدرّب الأطفال والناشئة
على فن الكوريشه



إلى جانب
من
الفعاليات

يشهد نادي الأطفال والناشئة بمركز ابن خلدون الاجتماعي إقبالاً من المشاركين، ويقدم عدداً من الأنشطة المتنوعة مثل البرنامج الحرفي كوريشه والذي يحتاج إلى فن ودقة في العمل، بالإضافة إلى إعداد بعض الوجبات الخفيفة من خلال برنامج الطبخ، ولعبة التايكوندو في النشاط الرياضي، وبرنامج «العب وتعلم» الترفيهي التعليمي، وبرنامج الأشغال اليدوية والذي يعد من البرامج المألوفة للناشئة والمحبة، وكذلك برنامج كيفية الاعتناء بالبشرة للبنات.

المحاكم الشرعية». وأضافت «نأمل أن يتم اعتماد وثيقة الزواج المقترحة كوثيقة زواج رسمية في المحاكم الشرعية بشقيها، ونؤكد ما سيحققه ذلك من تطور نوعي تحققه البحرين على مستوى دولي، فتكون الرائدة وفي مصاف الدول المتقدمة». وأشارت أسماء رجب إلى أن اللجنة حالياً بصدد دراسة الخطوات المقبلة بالنسبة للوثيقة والوعي بها ونشرها على نطاق واسع. وذكرت الداعم القانوني من الاتحاد النسائي البحريني المحامية شهرلان خميس والعضو الرئيس في إعداد وثيقة الزواج «تمت صياغة الوثيقة بعناية فائقة مع مراعاة الواقع الحالي وبما يتناسب مع البيئة البحرينية بعد الاطلاع على تجارب الدول الإسلامية المتقدمة في مجال تطوير التشريعات والقوانين». وأضافت العضو في جمعية البحرين النسائية وفي لجنة وثيقة الزواج فريال الصيرفي «من شأن هذا النموذج أو الوثيقة إنصاف المرأة التي تعتبر الأكثر تضرراً في حال وقوع الخلافات بين الزوجين، ويسهل عمل قضاة الشرع حين النظر إلى قضايا الطلاق التي تعد دائماً القضايا الأكثر صعوبة حيث تستغرق جهداً ووقتاً وتتم بإشكالات عديدة مما يصعب معه تطبيق العدالة كما ينبغي».

أطلقت جمعية البحرين النسائية، بالتعاون مع الاتحاد النسائي البحريني، مقترحاً نموذجياً لوثيقة عقد زواج تتضمن بنوداً تفصيلية لاتفاق بين طرفي العلاقة من شأنه أن يلمس جوهر العلاقة الزوجية ويأخذها إلى برّ الأمان. يأتي إطلاق هذه الوثيقة ضمن مشروع «المرأة... من منظور تجديدي» الذي دشنته جمعية البحرين النسائية في مارس 2009، وبناء على توصيات الحلقة النقاشية «إمسك بمعروف أو تسريح بإحسان» والتي ناقشت فيها الجمعية قضايا الطلاق وما يستتبعها من قضايا السكن والنفقة والحضانة. وقالت رئيس برنامج المرأة في الجمعية أسماء رجب، «إعداد الوثيقة جاء خلاصة لعمل وجهه مشترك قامت به الجمعية والمحامية شهرلان خميس بالتعاون مع الاتحاد النسائي البحريني، بعد أن عرضت الجمعية على الاتحاد طلب التعاون في هذا المشروع، فتم تكوين لجنة أطلق عليها مسمى «لجنة وثيقة الزواج» في عام 2010م. وأشارت إلى أن فترة إعداد الوثيقة من قبل لجنة وثيقة الزواج استغرقت قرابة سنة تقريباً من الاجتماعات المتتالية بين كافة الأطراف في اللجنة لضمان أن تشكل تلك الوثيقة جزءاً من منظومة الحل للمشاكل والتحديات التي تواجه النساء في

نفت «مزاعم وشائعات» وجود تجاوزات في الكلية «بوليتكنك»: لا سبيل لعودة حقبة الفساد مع تطبيق القوانين واللوائح

استمرار الهجمة غير المنصفة لا يؤثر في نهضة «بوليتكنك» العلمية
قضايا فساد في الكلية انتهت بصور الأحكام القضائية
إساءات متكررة ومتعمدة بسبب الالتزام الثابت بتطبيق القوانين واللوائح

وقالت إنه وفقاً لما نصت عليه لوائح الخدمة المدنية، شكل مجلس أمناء بوليتكنك البحرين عدداً من اللجان الأخرى، ومنها لجنة للتظلمات، ولجنة تلقي الشكاوى والبلاغات في المخالفات المالية وغيرها. وأوضحت أنه يحق لأي موظف في بوليتكنك لديه شكوى، أو اعتراض على أي قرار صادر عن الكلية وإدارتها، التقدم إلى الأمانة العامة للجنة التظلمات بالشؤون القانونية بالكلية في كل ما يتعلق بشؤونهم الوظيفية، كما ويمكنهم التقدم أيضاً ببلاغاتهم عن وجود شبهات فساد إلى الباحث القانوني المعني بتلقي الشكاوى والبلاغات عن المخالفات المالية أو عبر الخط الساخن لديوان الخدمة المدنية، والخط الساخن لديوان الرقابة المالية والإدارية.

مجموعة من أهل الخبرة والاختصاص من القطاعين العام والخاص إضافة إلى أعضاء من مجلس الأمناء، كما عين مجلس الأمناء مدققاً داخلياً يتبع المجلس، ويتولى إعداد تقارير رقابية عن سير الأعمال في مختلف القطاعات، فيما يتولى مجلس الأمناء تعيين جهات مستقلة لتنفيذ التدقيق الداخلي الشامل، والتدقيق الخارجي على الحسابات الختامية السنوية، والتي يتم رفعها إلى الجهات المعنية بعد اعتمادها من قبل المجلس». وأوضحت «بوليتكنك» أنها «مؤسسة تعليم عال تطبيقي تتبع مجلس الوزراء، تخضع في الجوانب المالية لأنظمة وزارة المالية، فيما تخضع جوانب الموارد البشرية لقانون ولوائح الخدمة المدنية، وتخضع مناقصاتها لقانون تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية وتتابع إجراءاتها من قبل مجلس المناقصات، وأن أية إجراءات تتم في أي من تلك القطاعات لا يتم إنفاذها إلا بعد الحصول على الموافقات الرسمية».

له هذه المؤسسة الوطنية الفنية من إساءات متكررة ومتعمدة بسبب التزامها الثابت بتطبيق القوانين واللوائح المنظمة لها والمعمول بها في مملكة البحرين، ومنع كافة أشكال التجاوزات». وأشارت إلى أن الإدارة الحالية منذ توليها مسؤولياتها في بداية 2012 صححت الأوضاع بشكل شفاف ونهائي، وتزامن ذلك مع قيام الجهات الرقابية، وعلى رأسها ديوان الرقابة المالية والإدارية وديوان الخدمة المدنية، بتنفيذ عدة مراجعات للتأكد من تصحيح الأوضاع ومن التزام بوليتكنك التام بتطبيق القوانين، وبذلك لا سبيل لعودة حقبة الفساد في ظل التزام بوليتكنك بتطبيق القوانين واللوائح. وذكر أن مجلس أمناء بوليتكنك البحرين «منذ العام 2012، شكل ثلاث لجان أساسية هي: اللجنة التقنية، ولجنة التدقيق، ولجنة الموارد البشرية، والتي تتابع عن كثب ما يتم من إجراءات في القطاعات الأكاديمية والموارد البشرية والمالية، وتضم في عضويتها

شدد مجلس أمناء كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) وإدارتها التنفيذية على أنه لا سبيل لعودة حقبة الفساد في ظل التزام «بوليتكنك» بتطبيق القوانين واللوائح، ناهياً «مزاعم وشائعات» وجود تجاوزات في الكلية. وأوضحت «بوليتكنك»، في بيان توضيحي أمس، أن «ما أثير من قضايا فساد في الكلية، إنما ينتمي إلى الحقبة السابقة، وقد تم التعامل معه في حينه، وانتهى بصور الأحكام القضائية التي تم نشرها في الصحافة المحلية». وأكد مجلس أمناء بوليتكنك وإدارتها التنفيذية أن استمرار الهجمة غير المنصفة على الكلية لا يمكن أن يؤثر في نهضتها العلمية في ظل القيادة الحكيمة لوطننا العزيز، بل وتؤكد بوليتكنك استمرارها في مسيرتها التعليمية الرائدة في إيجاد البيئة المناسبة للطلبة لتطوير قدراتهم، وتخريج المزيد من الكوادر الوطنية المؤهلة علمياً وعملياً والقادرة على الانخراط مباشرة في سوق العمل بما يخدم الاقتصاد الوطني، ولن يعيقها في ذلك محاولات يائسة للذليل منها. وأضاف البيان أنه «في ضوء ما تم تداوله مؤخراً من شائعات ومغالطات في بعض الصحف المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي حول وجود مخالفات وفساد في كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)، ومن منطلق المسؤولية التي تتحملها الإدارة التنفيذية لبوليتكنك، فقد بات من الضروري توضيح الأمر حول ما تتعرض

طالبات بجامعة البحرين يصمن روبوت «المربية» لمراقبة الأطفال بالمنزل



في أعمال المنزل، إذ يستطيع التواجد بالقرب من الطفل وحالما يستيقظ من نومه ويبدأ بالبكاء يتحسس الروبوت بواسطة جهاز الاستشعار الصوتي، ثم يعمل على إرسال رسالة قصيرة SMS على الرقم المكتوب في التطبيق، إضافة لتشغيل موسيقى هادئة لتهدئة الطفل. وعرضت كلية تقنية المعلومات مجموعة من المشاريع والدراسات التقنية التي أعدها الطلبة في مجالات علوم الحاسوب، وهندسة الحاسوب ونظم المعلومات، للتحرك في العام الجامعي الماضي 2014/2015م.

للأطفال بهدف لتنمية الجانب الخيالي لديهم. كما يقوم ناني برسم ثلاثة أشكال هندسية المربع، والدائرة، والمثلث عند اختيار الطفل لواحد من هذه الأشكال المتوفرة في التطبيق. وأشار إلى أنه يساعد الأمهات على الإطمئنان على أطفالهم في أي وقت ومكان عندما يَكُن بعيداً عن أطفالهن، وذلك عن طريق مشاهدة فيديو حي لأطفالهم عبر موقع في الإنترنت. وكشفت عن أنه من الخدمات التي يقدمها «ناني» مراقبة الطفل، وذلك عندما يكون نائماً والأُم مشغولة

وكذلك رياض الأطفال، كما يمكن التحكم بالروبوت عبر نظام الأندرويد حيث يستطيع المستخدم تحريك الروبوت إلى جميع الاتجاهات والتحكم بالسرعة، أيضاً، إضافة لتحريك أيدي الروبوت إلى الأعلى وإلى الأسفل. وأضاف أن ناني مدعم بقدرات تساعد على تعليم الأطفال الألوان باللغة الإنجليزية، فعندما يعرض الطفل أي مادة على جهاز الاستشعار الخاص بالألوان المركب في الروبوت، يبادر الروبوت بنطق اللون مباشرة. كما يمتاز بتعليم الأطفال الحروف الهجائية والأرقام بالإنجليزية، إضافة لرواية بعض القصص القصيرة

عرض فريق طلابي في جامعة البحرين مشروع روبوت يحمل اسم «المربية» Nanny Robot يقوم الروبوت بمهام تعليمية، إضافة لمراقبة الأطفال الرضع بالمنزل، ويمتاز ناني بتوظيف تقنية الأندرويد، إذ يمكن للمستخدم أن يحرك الروبوت نحو جميع الاتجاهات والتحكم بسرعه عبر الهاتف الذكي. وأوضح الفريق الطلابي المؤلف من الطالبات في كلية تقنية المعلومات: هدى علي، وحوراء إبراهيم، وآلاء الدين أن «ناني» روبوت روبوت تم تطويره لمساعدة الآباء في تربية أبنائهم وتعليمهم بطريقة حديثة،